عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة)

The Role of Political Elites in Societal Change and Democratic Transition

(A Comparative Study of Tunisia and Spain)

محمد علي محمد ابوشامة [1،*] abushama4444@gmail.com جامعة الدوحة

تاريخ االارسال: 23/ 06 / 2025 تاريخ القبول : 12/04 /2025 تاريخ النشر 2026/11/09

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في دور النخب السياسية في التغيير المجتمعي والتحول الديمقراطي من خلال مقارنة حالتين مختلفتين في السياق والبيئة وآليات الانتقال (تونس بعد عام 2011 – واسبانيا بعد وفاة فرانثيسكو فرانكو عام 1975). تنطلق الدراسة من افتراض ان التحول الديمقراطي ليس نتيجة تلقائية لانهيار النظام السلطوي او اجراء الانتخابات، وانما عملية تفاوضية ومؤسسية تتأثر بتوازنات القوي، سلوك النخب، قدرة المجتمع المدني، طبيعة المؤسسات، والسياقين الاجتماعي والدولي. استخدمت الدراسة المنهج المقارن والتحليل التاريخي مع اعتماد مصفوفة للمقارنة تشمل الفاعلين والسياق وأدوات التغيير والنتائج. تهدف الدراسة الي تقديم فهم لإمكانية بناء مسار ديمقراطي مستدام في السياقات العربية، مع استخلاص دروس نظرية وعملية يمكن الاستفادة منها في حالات مشابهه.، خلصت الدراسة الى أن العامل الحاسم ليس وجود النخب في حد ذاته، بل نمط تفاعلها: هل تتجه نحو التفاوض وتقاسم المخاطر وقبول قواعد التنافس ام نحو الاقصاء واحتكار المؤسسات، الدرس الاسباني لا ينبغي نقله حرفيا الي السياقات العربية وانما يمكن الاستفادة من آلياته الإجرائية مثل التفاوض التدريجي وإعادة بناء الشرعية وإدارة العلاقة بين النخب والمؤسسات مع تكييفها وفق البيئة الاجتماعية والقانونية لكل دولة.

الكلمات المفتاحية: التغيير السياسي – التحول الديمقراطي – تونس – اسبانيا – التوافق النخبوي.

Abstract:

* محمد علي محمد ابوشامة

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

This study examines the role of political elites in societal change and democratic transition by comparing two cases that differ in context, environment, and transition mechanisms: Tunisia after 2011 and Spain following the death of Francisco Franco in 1975. The study proceeds from the premise that democratic transition is not an automatic outcome of the collapse of an authoritarian regime or the holding of elections; rather, it is a process of negotiation and institution-building shaped by power dynamics, elite behavior, the capacity of civil society, the nature of institutions, and both social and international contexts. The study employs a comparative approach and historical analysis, utilizing a comparison matrix that encompasses actors, context, instruments of change, and outcomes. It aims to provide an understanding of the potential for establishing a sustainable democratic path within Arab contexts, while deriving theoretical and practical lessons applicable to similar cases. The study concluded that the decisive factor is not the mere existence of elites, but rather the nature of their interaction: whether they move toward negotiation, risk-sharing, and acceptance of the rules of competition, or toward exclusion and the monopolization of institutions. The Spanish experience should not be transplanted verbatim into Arab contexts; instead, its procedural mechanisms—such as incremental negotiation, the rebuilding of legitimacy, and the management of the relationship between elites and institutions—can be adapted to the specific social and legal environments of each country.

Keywords: Political change – Democratic transition – Tunisia – Spain – Elite consensus.

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات سياسية عميقة، ترافقت مع انهيار أنظمة استبدادية، وبروز محاولات متعددة لبناء أنظمة ديمقراطية أكثر شمولا وتعددية. وقد اتخذت هذه التحولات اشكالا متنوعة حسب البيئة السياسية والاجتماعية لكل دولة. في هذا السياق، يطرح التغيير السياسي كأحد أبرز المفاهيم المحورية في علم السياسة، لما له من تأثير مباشر على بنية الدولة، وتوزيع السلطة، وضمان الحقوق والحريات. ورغم وفرة الادبيات التي تناولت هذا الموضوع نظريا، الا ان الربط بين الأسس النظرية للتغيير والنماذج الواقعية لا يزال يشكل تحديا بحثيا.

أتت الدراسة لتسد هذه الفجوة من خلال دراسة مقارنة لتجربتين بارزتين التحول الديمقراطي: تونس بعد الثورة الشعبية في 2011، واسبانيا بعد انتقالها السلمي من الديكتاتورية الي الديمقراطية عقب وفاة فرانكو عام 1975. جاءت الدراسة لتقدم تحليل علمي يعزز الفهم لآليات التغيير في السياقات المتباينة، ويوضح العوامل التي تؤدي الي إنجاح او تعثر المسارات الديمقراطية.

تساؤلات الدراسة:

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- كيف اثرت استراتيجيات النخب السياسية في طبيعة الانتقال في تونس واسبانيا؟
- ما حدود نجاح النموذج الاسباني واما الإنجازات والانتكاسات في الحالة التونسية؟

أهمية الدراسة:

- الانتقال من الوصف التاريخي الي تحليل العلاقة بين الفاعلين.
- تقديم مقارنة لا تنظر الي اسبانيا كنموذج مثالي ولا الي تونس بوصفها حالة فشل فقط.
- تقديم توصيات إجرائية قابلة للاستخدام في البحث وصنع السياسات.

أهداف الدراسة:

- تحليل الأسس النظرية للتغيير السياسي في الفكر السياسي الحديث.
- تحليل مساري تونس واسبانيا وفق وحدات تحليل موحدة.
- استخلاص آليات قابلة للتكييف بدلا من تقديم وصفات عامة.

فرضيات الدراسة:

- كلما اتجهت النخب السياسية الي التفاوض وقبول قواعد تنافسية مشتركة زادت فرصة استقرار الانتقال الديمقراطي.
- تؤثر المؤسسات الانتقالية في النتائج بقدر تأثير النوايا السياسية للنخب لان القواعد المؤسسية تحد من قدرة أي فاعل على احتكار القرار.
- يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة من خلال نقل الآليات وليس نسخ النماذج بسبب اختلاف البني التاريخية والاجتماعية والمؤسسية.

حدود الدراسة:

- الزمانية: من 2011 – 2025 لتونس، من 1975 – 2025 لإسبانيا.
- المكانية: تونس واسبانيا كنموذجين مختارين.
- الموضوعية: تركز على التغيير السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي، دون التطرق للتغيير الاقتصادي او العسكري.

منهجية الدراسة:

- المنهج المقارن: لمقارنة التجربتين التونسية والاسبانية.
- المنهج التحليلي: لتحليل النصوص والنظريات السياسية ذات العلاقة بالتغيير.

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- المنهج التاريخي: لتتبع تطور الاحداث والسياقات المؤثرة في كل نموذج.

تقسيم الدراسة:

- أولا: الإطار النظري والمفاهيمي.
- ثانيا: نموذج التغيير السياسي في تونس.
- ثالثا: نموذج التغيير السياسي في اسبانيا.
- رابعا: التحليل المقارن.
- خامسا: اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

مصطلحات الدراسة:

- التغيير السياسي: هو التحول الذي يطرأ على النظام السياسي من حيث البنية أو الوظيفة أو توزيع السلطة، وقد يشمل اتحول في المؤسسات أو القيم أو السياسات، ويحدث عادة نتيجة لتغيرات داخلية أو ضغوط خارجية.
- التحول الديمقراطي: عملية انتقال المجتمع من نظام حكم سلطوي أو شمولي إلى نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان.
- النخبة السياسية: فئة محدودة من الأفراد أو الجماعات تملك تأثيرًا كبيرًا في توجيه القرار السياسي، وتمتلك موارد مادية أو رمزية تؤهلها للهيمنة أو القيادة داخل النظام السياسي.
- المجتمع المدني: مجموعة التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة، مثل النقابات، الجمعيات، الحركات الاجتماعية، التي تساهم في التعبير عن المصالح والمطالب المجتمعية وتعزيز المشاركة السياسية.
- الانتقال الديمقراطي: مرحلة انتقالية يمر بها النظام السياسي عند تحوله من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، تتسم غالبًا بعدم الاستقرار، وتحتاج إلى توازن بين القوى السياسية والمؤسساتية لضمان نجاحها.
- النظام السلطوي: نظام سياسي يتميز بتركّز السلطة في يد فرد أو نخبة ضيقة، وغياب المشاركة السياسية الفعالة، مع تقييد الحريات العامة ووسائل التعبير المستقلة.
- الإصلاح السياسي: عملية تدريجية تهدف إلى تحسين النظام السياسي القائم من خلال إدخال تعديلات تشريعية أو مؤسسية دون تغيير جذري في طبيعة النظام.
- الثورة: شكل من أشكال التغيير السياسي الجذري، يتسم بسرعة وعمق التحول في بنية السلطة والسياسات، غالبًا نتيجة غضب شعبي واسع، وقد يفضي إلى تغيير النظام بأكمله.

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- الشرعية السياسية: مدي قبول المحكومين للسلطة الحاكمة واعترافهم بحقها في الحكم، وتبني عادة على أسس قانونية، واخلاقية، او ديمقراطية.
- العوامل البنيوية: ظروف موضوعية متعلقة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة، وتعد من المحددات الأساسية لنجاح او فشل أي عملية تغيير سياسي.

الدراسات السابقة:

- الدراسة الاولى: (Nathan, B, 2013): تناولت الدراسة التحديات البنيوية والمؤسسية التي تواجه الانتقال الديمقراطي في دول عربية ما بعد (الربيع العربي)، مع تركيز على مصر وتونس واليمن. هدفت الدراسة الي تحليل أسباب تعثر عمليات التحول في بعض الدول، ونجاحها النسبي في اخري، من خلال دراسة العلاقة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والفاعلين السياسيين. كمنهجية اتبعت التحليل الكيفي المقارن المستند الي دراسة الحالة وتحليل الخطاب السياسي والمؤسساتي. اهم النتائج: بينت ان وجود مؤسسات قوية مثل القضاء والمجتمع المدني يسهم في استقرار المسار الديمقراطي، كما ان غياب التوافق السياسي من أكبر معوقات التحول. اهم التوصيات: ضرورة تعزيز استقلال المؤسسات وإرساء ثقافة سياسية توافقية وتوسيع المشاركة السياسية كأدوات لنجاح التحول الديمقراطي في العالم العربي.
- الدراسة الثانية: (Juan J, Linz, 1996): تناولت الدراسة مسارات التحول من النظم السلطوية الي الديمقراطية، مركزة على تجارب دول جنوب أوروبا (مثل اسبانيا) وامريكا اللاتينية. هدفت الي وضع إطار نظري لفهم مراحل التحول، من تفكك النظام السلطوي الي ترسيخ الديمقراطية، مع ابراز أهمية الترتيبات المؤسساتية والفاعلين السياسيين. اتبعت الدراسة مقارنة منهجية تعتمد على التحليل التاريخي والسياسي للمسارات الانتقالية. اهم النتائج: نجاح التحول الديمقراطي يعتمد على توفر (الدولة الفعالة) ووجود اتفاق بين النخب على قواعد اللعبة الديمقراطية، إضافة الي دور المجتمع المدني في ضمان الشفافية والمساءلة. اهم التوصيات: تشجيع التفاوض بين القوي المتصارعة، وتحقيق العدالة الانتقالية، والابتعاد عن الاقصاء السياسي.
- الدراسة الثالثة: (الشريف، محمد حمزة، 2018): تناولت الدراسة تأثير منظمات المجتمع المدني في إنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس، وركزت على دور الاتحاد العام التونسي ومنظمات حقوق الانسان. هدفت الي تقييم اسهام الفاعلين غير الحكوميين في الحفاظ على التوازن السياسي ومنع الانزلاق نحو الفوضى بعد الثورة. كمنهجية اتبعت الدراسة التحليل الوصفي ودراسة حالة، من خلال مراجعة الوثائق وتحليل البيانات وتقارير ميدانية. اهم النتائج: اظهر المجتمع المدني قدرة على لعب دور الوسيط بين الأطراف السياسية المتنازعة، وكان له دور جوهري في إنجاح الحوار الوطني سنة

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

2013. اهم التوصيات: ضرورة تقوية البنية القانونية للمجتمع المدني، وتوفير بيئة مؤسسية تتيح له الاستمرار في لعب دوره كشريك في العملية السياسية.

المقارنة مع الدراسات السابقة:

جدول رقم (1): المقارنة مع الدراسات السابقة

العنصر	الدراسة الأولى: ناثان براون	الدراسة الثانية: لينز وستيفان	الدراسة الثالثة: محمد حمزة الشريف	الدراسة الحالية
النطاق الجغرافي	دول الربيع العربي: (مصر، تونس، اليمن)	جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية	تونس فقط	تونس (عربي) + إسبانيا (غربي)
المنهجية	تحليل نوعي مقارن	تحليل تاريخي- مقارن	دراسة حالة وصفية	تحليل نظري + مقارنة تطبيقية
الموضوع الأساسي	معوقات التحول الديمقراطي	نظريات ومراحل التحول الديمقراطي	دور المجتمع المدني في تونس	الأسس النظرية للتغيير السياسي وربطها بتجارب واقعية
الفجوة التي تغطيها	ربط محدود بالنظرية السياسية	لا تشمل العالم العربي	تركيز ضيق على فاعل واحد (المجتمع المدني)	تدمج بين النظرية والتطبيق في بيئتين مختلفتين
أبرز المخرجات	أهمية التوافق والنخبة	ضرورة وجود دولة فعالة	نجاح الحوار المدني	فهم متكامل بين الفكر السياسي والتجربة التاريخية

المصدر: اعداد الباحث، 2025.

القيمة المضافة للدراسة:

- الدمج بين البعد النظري والتطبيقي على عكس كثير من الدراسات التي تميل الي اما التنظير المجرد او التحليل الميداني فقط، دراستي توفق بين التحليل النظري لأسس التغيير السياسي، وبين اسقاط هذه الأسس على تجربتين واقعيتين.
- المنهج المقارن بين بيئتين حضاريتين مختلفتين، دراستي جمعت وقارنت بين نموذجين (عربي، وغربي) مما أتاح استخلاص أوجه التشابه والاختلاف والخصوصيات الثقافية والسياسية لكل نموذج.
- الشمولية في تناول الفاعلين والعوامل بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على المجتمع المدني فقط.
- تهدف دراستي الي استخلاص دروس عملية قابلة للتوظيف في بيئات عربية اخري، وهو ما يمنحها بعدا استشرافيا تفتقر الية الدراسات السابقة.

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- المعالجة المتوازنة بين النجاح والفشل في الوقت الذي ركزت فيه دراسات على النجاحات (اسبانيا) او الإخفاقات (مصر) فان دراستي تتناول نموذجين بدرجات متفاوتة من النجاح، مما يعطي توازنا وتحليلا أكثر واقعية.

الإطار النظري والمفاهيمي :

1: التغيير السياسي:

أولا: تعريف التغيير السياسي: شهد القرن العشرين ظهور تيارات وحركات إصلاحية عديدة، ولم تكن المنطقة العربية والإسلامية مستثناة من بروز هذه الظاهرة التي اخذت في التنامي شيئا فشيئا، بمختلف منطلقاتها واسسها الأيديولوجية والفكرية، القاسم المشترك بين مختلف تلك الحركات الإصلاحية هو السعي نحو الانتقال من الواقع القائم الي واقع مستقبلي أكثر انسجاما في مجمل تفاصيله مع مبادئ تلك الحركات الإصلاحية والتغييرية. والقاسم المشترك الآخر بين تلك الحركات، هو اخفاقها حتى الان في الانتقال بالمجتمع الذي تعتبره الحركات الإصلاحية مجال عملها من واقعه المفروض بمقياسها الي الواقع المنشود وفقا لمبادئها، فالتغيير والإصلاح الذي طرح مرارا لم يلق طريقه الي التنفيذ، وان حدث العكس، فان الطريق التي سلكها لم توصله حتى الان الي الهدف من التغيير (الزهار، 1998، ص 35 - 39). تعريف آخر للتغيير السياسي: هو مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البني السياسية في المجتمع او طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوي السياسية وتغيير الاهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها او بين عدة دول (ربيع، 1994، ص 14).

ثانيا: الهدف والاساس من التغيير: الاختلاف امر طبيعي منسجم مع التنوع والاختلاف في وجهات النظر بين القوي، لكن المشكلة لاي مجتمع تكم في التغيير الذي تتبعه القوي الفاعلة في المجتمع للوصول بأفكارها ومبادئها الي حيز التنفيذ، واختلاف الأهداف انطلاقا من تنوع الرؤي في المجتمع سينعكس على الجهود التغيرية فيه. أساس التغيير: يقصد به المجال الذي ستنطلق منه قوي التغيير في مشروعها ويمكن ادراج اهم الأسس فيما يلي من الأسس: الأساس الاقتصادي، الأساس السياسي، الأساس الأخلاقي والتربوي والتعليمي، الأساس القانوني، والاساس الفكري (السباتين، 2004، ص 3 - 4).

ثالثا: مراحل التغيير: تتمثل في الوعي بالواقع، توفير محفزات رفض الواقع، وضع صورة متكاملة لأهداف المرحلة المقبلة، والشروع في عملية تغيير مترابطة ومخطط لها لتحقيق الصورة المتكاملة لأهداف التغيير. تبدأ اولي مراحل التغيير بادراك طبيعة المرحلة القائمة، لان الادراك والوعي هو الشرط الأساسي لمعرفة مساوئ الواقع المعاش، والدافع الأقوى نحو قناعة المجتمع بضرورة تغيير الواقع (يوسف، 1994، ص 10).

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

2: النظريات المفسرة للتغيير السياسي:

أولا: نظرية التحديث: ترى أن الانتقال من الإدارة السياسية التقليدية إلى الحديثة يُعزَى إلى عوامل خارجية مثل النمو الاقتصادي والتغيرات الثقافية والاجتماعية، يعتبر التحديث إطارًا لتفسير التنمية السياسية، حيث يرى أن المجتمعات تنتقل من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل بناء مؤسسات ديمقراطية ليبرالية (ريتشارد، 2001، ص 15 - 21).

ثانيا: النظرية البنيوية – الاقتصادية: تفترض أن التحوّل السياسي مدفوع بالبُنى الاقتصادية مثل تبطُّل رأس المال وانتقال التنمية والطبقة المتوسّطة تزداد قوة وتطالب بالحكم، سواء باتجاه الديمقراطية أو نظام بديل (الثورة السورية ومستقبل الإصلاح السياسي، 2018، ar.wikipedia.org+5aleftoday.org).

ثالثا: نظرية النخبة: ترى أن التحوّل يمكن أن يكون نتيجة قرارات نخبوية سياسية تدفع الإصلاحات والديمقراطية (الثورة السورية، 2018، المرجع السابق، ar.wikipedia.org+5aleftoday.org).

رابعا: النموذج القديم للنظم: ديفيد إيستون يعامل السياسة كنظام مع مدخلات (مطالب، دعم) ومخرجات (قرارات)، وتغيير النظام السياسي يكون نتيجة خلل في التوازن والقدرة على الاستجابة (Easton, 1971, p 507).

خامسا: النظريات الماركسيّة – التبعية: تفترض أن الإطار الاقتصادي العالمي (العلاقات التبعية بين الدول الغنية والنامية) يُسهم في تحديد شكل التغيير السياسي، سواء بإعادة إنتاج أنظمة مركزية مستبدة أو تحررية مع شعور بالذات القومي (Elster, 2012, p 141 - 167).

سادسا :نظرية الأزمات: يربط نموذج موند وروستو بين التغيير السياسي ونقاط الأزمات، حيث تُلزم الأنظمة بالتكيف أو السقوط عند تفاقم الإحباط السياسي والاجتماعي (عبد الشافي، عصام، التغيير السياسي بين الازمة والثورة، 2015، https://www.aljazeeramubasher.net/opinion).

التغيير السياسي و الديمقراطية:

أولا: التنمية الاقتصادية والديمقراطية: توجد علاقة بين النمو الاقتصادي وعوامل مثل التعليم، التمدن، الثروة، واستقرار النظام الديمقراطي، وتعتبر شرطا أساسيا لحفظ الديمقراطية، ويتأتى الاستقرار الديمقراطي من شرعية النظام (ويكيبيديا، الرجل السياسي، 2024، journals.openedition.org+15en.wikipedia.org).

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

ثانيا: ترتيب المؤسسات مقابل تبعية القوي الاجتماعية: ان الترتيب السياسي يعتمد على العلاقة بين تطور المؤسسات السياسية وتعبئة القوي الاجتماعية، والتحديث السريع (تمدن، اعلام، تعليم) غالبا ما يقود الي عدم استقرار عن طريق تعبئة جماهيرية أسرع من قدرة المؤسسات على الامتثال او التفاعل، ان تحدي المؤسسات يؤدي الي تفجر أزمات في النظم السياسية، والديمقراطية لا تزدهر الا عندما تتوازن تعبئة القوي مع كفاءة المؤسسات (ويكبيديا، النظام السياسي، 2025، newyork.com+15en.wikipeadia.org).

ثالثا: نماذج الانتقال الديمقراطي: هنالك أربعة مسارات للانتقال الديمقراطي هي: انتقال باتفاق النخب، انتقال فرض من قبل النخب السياسية، انتقال واصلاحات شعبية بدون عنف، او ثورة شعبية عنيفة. ان الديمقراطية ليست نتيجة حتمية للتغيير السياسي، بل تعتمد على التفاعل الاستراتيجي بين النخبة والشعوب (روديك، جينز، السياسة الخلافية وتغيير النظام، 1999، en.wikipedia.org+15ciaotest.cc.columbia.edu).

رابعا: الوحدة الوطنية كمدخل لازم للديمقراطية: تتمثل مراحل الديمقراطية في: الوحدة الوطنية، الصراع السياسي الحاسم، التركيب والمؤسسة. وبدون المرحلة الاولي (الوحدة) ومرحلة الصراع استعدادا لمرحلة المؤسسات لا يمكن للمجتمع أن يتحول الي ديمقراطية مكتملة (روستو، دان كورت، التحولات نحو الديمقراطية: في اتجاه الديناميكية، 1970، http://biblio.institutoelcano.org).

نموذج التغيير السياسي في تونس

أولا: السياق التاريخي والسياسي للثورة:

السياق التاريخي والسياسي للثورة التونسية غني ومعقد، ويعود إلى تراكم طويل من الاستبداد والفساد والقمع، امتد لعقود. تعود جذور الثورة إلى تاريخ تونس المقاوم، منذ خضوعها للاستعمار الفرنسي عام 1881، ثم نضالها الطويل حتى نيل الاستقلال عام 1956 تحت قيادة الحبيب بورقيبة. إلا أن الدولة سرعان ما تحولت إلى نظام استبدادي، تكرس أكثر في عهد زين العابدين بن علي الذي تولى الحكم في 1987. رغم وجود دستور يضمن الحريات، فإن الواقع كان معاكسًا تمامًا، حيث تفشى القمع، وكمّت الأفواه، وانعدمت العدالة، وتفشى الفساد في مؤسسات الدولة، خاصة مع سيطرة العائلة الحاكمة على الاقتصاد ومفاصل الدولة. كل ذلك تزامن مع تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع البطالة، وتراجع القدرة الشرائية، ما أدى إلى احتقان شعبي واسع. الشرارة جاءت من إحراق محمد البوعزيزي نفسه في سيدي بوزيد، لتتفجر انتفاضة عارمة امتدت بسرعة إلى مختلف أنحاء البلاد. حاول النظام احتواءها بالوعود والقمع، لكنها فشلت أمام صمود شعبي غير

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

مسبوق، مدعوم بعوامل عديدة منها حياد الجيش، وتجانس المجتمع، والدور الفاعل للإعلام المستقل. بذلك، مثلت الثورة التونسية كسرًا لحاجز الخوف وبداية لما يعرف بـ (الربيع العربي)، وأطاحت بالرئيس بن علي في 14 يناير 2011 (السلمي، على، الثورة التونسية، 2021، https://alisalmi.com).

ثانيا: التحديات الديمقراطية التي واجهتها تونس:

رغم نجاح الثورة التونسية في الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي وفتح الطريق نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية، إلا أن البلاد واجهت تحديات كبيرة على طريق ترسيخ الديمقراطية. من أبرز هذه التحديات كان ضعف البنية السياسية والمؤسساتية الناتج عن عقود من الحكم السلطوي، حيث تم إفراغ الحياة السياسية من مضامينها الحقيقية لصالح نظام الحزب الواحد. كما عانت البلاد من غياب الثقة بين الفاعلين السياسيين، إضافة إلى انعدام المرجعيات المستقرة لقيادة المرحلة الانتقالية، في ظل غياب الأحزاب القوية أو النقابات ذات التأثير المستقل. والنظام السابق حوّل تونس إلى (سجن كبير) في ظل وجود أحزاب ديكور، ما أدى إلى تفكك الفضاء العام الذي يُفترض أن تتشكل فيه الديمقراطية (محمود، علي عبده، 2011، ص 9).

دور المجتمع المدني والنخب السياسية:

في الثورة التونسية لعب المجتمع المدني والنخب السياسية دوراً محورياً في استمرارية الحراك الشعبي وتوسيع نطاقه، خاصة بعد انطلاق الشرارة الأولى من سيدي بوزيد. رغم أن النقابات العمالية كانت قد تم تحييدها إلى حد كبير في عهد بن علي، فإن العديد من قواعدها انضمت إلى الثورة في لحظة حاسمة، متجاوزة الخوف من النظام السلطوي. وقد أسهمت النقابات المهنية والجمعيات المدنية في توفير دعم تنظيمي ولوجستي للثوار، ما عزز من زخم الحراك الشعبي واستمراريته، كما اتضح لاحقًا من مساهمتها في تأطير العملية السياسية الانتقالية بعد سقوط النظام. كذلك، ساهمت النخب السياسية، رغم تشتتها في البداية، في تعزيز المطالب الجماهيرية ورفع السقف السياسي للثورة نحو إسقاط النظام، لا مجرد الإصلاح. وقد أشار النص إلى أن الثورة لم تكن صنيعة هذه النخب أو الأحزاب، بل إن الشعب هو من (سحب البساط بكل مكوناته) من تحتهم، لكنه أطلق العنان لاحقاً للفاعلين السياسيين والمثقفين للعب أدوار داعمة للثورة واستكمال مسارها السياسي (محمود، على عبده، 2011، مرجع سابق، ص 15).

نموذج التغيير السياسي في إسبانيا

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

أولا: الانتقال الديمقراطي بعد وفاة فرانكو:

شهدت إسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانثيسكو فرانكو عام 1975 انتقالًا تدريجيًا نحو الديمقراطية، يُعد من أبرز نماذج التحول السلمي في أوروبا الجنوبية. وقد بدأ هذا المسار بقيادة الملك خوان كارلوس، الذي لعب دورًا محوريًا في تفكيك النظام السلطوي الفرانكوي ودعم الإصلاحات الديمقراطية. أولى خطوات الانتقال كانت من خلال تعيين (أدولفو سواريز) رئيسًا للوزراء عام 1976، حيث أشرف على تمرير (قانون الإصلاح السياسي)، الذي وافق عليه الشعب بنسبة 94.17% في استفتاء شعبي، ومهّد الطريق لأول انتخابات ديمقراطية في يونيو 1977. أبرز سمات هذا الانتقال تمثلت في التوافق السياسي بين مختلف التيارات الحزبية، بما فيها المعارضة اليسارية والقوى القومية، إضافة إلى تبني دستور 1978 الذي أرسى مبادئ النظام البرلماني، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان. وقد واجه هذا المسار تحديات كبيرة، منها محاولات الانقلاب (خاصة انقلاب 1981)، وتنامي العنف السياسي، خصوصًا من منظمة (إيتا) الانفصالية، إلا أن نجاح النخب السياسية في بناء توافق تاريخي كان حاسمًا في تجنب الفوضى والانزلاق للعنف (الهاشمي، محمد على، 2010، ص 85 - 87).

ثانيا: التوافق بين النخب السياسية ودور الملكية الدستورية:

مثّل التوافق بين النخب السياسية ودور الملكية الدستورية عاملاً جوهريًا في نجاح الانتقال الديمقراطي في إسبانيا بعد وفاة فرانكو. فالنخبة السياسية، التي ضمّت قوى يمينية ويسارية وقومية، استطاعت تجاوز الماضي الدموي والانقسامات الإيديولوجية من أجل تحقيق مصلحة وطنية عليا، تمثلت في الانتقال السلمي نحو الديمقراطية. ولعب الملك خوان كارلوس الأول دورًا تاريخيًا في إدارة هذا التوافق، إذ ابتعد عن النهج الفرانكوي رغم كونه وريثًا لنظامه، وساند انفتاحًا سياسيًا مفاجئًا، داعمًا لرئيس الوزراء أدولفو سواريز في تنفيذ إصلاحات جذرية. وقد تجلى هذا التوافق في إصدار (قانون الإصلاح السياسي) سنة 1976، ثم في تنظيم الانتخابات العامة سنة 1977، التي أنتجت أول برلمان تمثيلي منذ الحرب الأهلية. وبلغ التوافق ذروته في صياغة دستور 1978، الذي شاركت فيه معظم التيارات السياسية، بما في ذلك الشيوعيون والقوميون، وتم التصويت عليه بنسبة تتجاوز 87%، ليؤسس لملكية برلمانية ديمقراطية. وقد عُدّ حياد المؤسسة الملكية ووقوفها على مسافة واحدة من الجميع، لا سيما خلال محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام 1981، ركيزة لاستقرار النظام الديمقراطي الوليد (النعيمي، سمير بشير، 2011، ص 137 - 140).

ثالثا: أثر السياق الأوروبي في إنجاح التجربة:

لعب السياق الأوروبي دورًا حاسمًا في إنجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا بعد وفاة فرانكو، إذ شكّلت البيئة الإقليمية الأوروبية عامل ضغط وتحفيز في آنٍ معًا .فمع اتساع رقعة الديمقراطية في أوروبا الغربية

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

خلال السبعينات، أصبحت إسبانيا معزولة سياسيًا واقتصاديًا بسبب طابع نظامها السلطوي، وهو ما جعل النخب الحاكمة تُدرك أن الاندماج في البنية الأوروبية يتطلب التحول إلى نظام ديمقراطي. وقد كان الطموح للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة (التي أصبحت لاحقًا الاتحاد الأوروبي)، دافعًا رئيسيًا للنخبة السياسية والحكومة الإسبانية لاتخاذ خطوات ملموسة نحو ترسيخ دولة القانون والمؤسسات. كما مارست بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا وألمانيا، ضغوطًا دبلوماسية غير مباشرة على النظام الإسباني لتبني مسار إصلاحي سلمي، ووفّرت في المقابل دعمًا فنيًا واقتصاديًا للمؤسسات الجديدة بعد إقرار الدستور الديمقراطي عام 1978. بالإضافة إلى ذلك، وفّر السياق الأوروبي نموذجًا ديمقراطيًا جاهزًا تستلهمه إسبانيا، وتتبناه بوصفه مرجعية معيارية. وقد ساعدت التجارب المجاورة، خصوصًا في البرتغال واليونان، على تسريع وثيرة الانتقال في إسبانيا، مع تقليل كلفة المخاطرة السياسية للنخب (النعيمي، سمير بشير، 2011، مرجع سابق، ص 141 - 143).

التحليل المقارن

أولا: المقارنة بين التجربتين:

عند مقارنة التجربتين التونسية والإسبانية في التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي، نلاحظ تقاطعات واختلافات جوهرية على مستوى العوامل المحفزة، والآليات المتبعة، والنتائج المتحققة. في تونس، شكّلت الثورة الشعبية المدفوعة بسخط اجتماعي واقتصادي عاملاً انفجارياً أدى إلى انهيار النظام القائم. أما في إسبانيا، فقد مثّل التحول استجابة ناعمة داخل النظام نفسه، بقيادة الملك والنخبة السياسية. من حيث الآليات، تميزت إسبانيا بالتدرج والحوار، في حين اتسمت التجربة التونسية بمسار ثوري غير منضبط في البداية، لكنه استقر تدريجيًا عبر الحوار الوطني. نتائج التجربتين تؤكد نجاحًا نسبيًا، حيث أرست إسبانيا ديمقراطية مستقرة، بينما لا تزال تونس تواجه هشاشة سياسية ومؤسساتية، وإن كانت قد قطعت خطوات مهمة.

المقارنة التحليلية: تكشف المصفوفة بالجدول رقم (2) ان الفارق بين الحالتين ليس مجرد وجود توافق في اسبانيا وغيابه في تونس، بل اختلاف نوع التوافق نفسه، ففي اسبانيا ارتبط التوافق بتسوية دستورية وبإعادة تعريف قواعد النظام من خلال سلسلة متدرجة من الاصلاحات، امالا في تونس فقد ظهرت لحظات قوية من التوافق ولا سيما الحوار الوطني وصياغة دستور 2014 لكنها لم تتحول الي تسوية مستقرة حول العلاقة بين الرئاسة والبرلمان والأحزاب والمؤسسات المستقلة. كما ان المجتمع المدني في الحالتين ادي وظيفة مختلفة، في تونس كان وسيطا مباشرا في لحظة ازمة سياسية، بينما كان في اسبانيا جزءا من عملية ضغط اجتماعي أوسع رافقت تفاوض النخب. اما المؤسسة العسكرية فلا يصح اختزالها في وصف محايدة للحالتين، ففي اسبانيا ظل العامل العسكري حاضرا كحد من حدود الانتقال وبلغ ذروته في محاولة 1981 قبل ان يستقر النظام

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

المدني، وهذا يوضح الحياد الديمقراطي للمؤسسة العسكرية نتيجة لبناء مؤسسي وسياسي وليس مجرد موقف لحظي.

جدول رقم (2): مصفوفة الفاعلين والسياق والأدوات والنتائج

البعد	تونس	اسبانيا	الآلية	النتيجة	الدلالة التحليلية
الفاعل المحوري	حراك شعبي ثم نحب حزبية ومنية	اصلاحيو النظام والمعارضة + الملكية	تفاوض/ ضغط/ تعبئة	تباين في الاستقرار	شكل التحالفات النخبوية مهم
طبيعة البداية	ثورة شعبية وانهيار النظام	اصلاح تدريجي بعد وفاة الحاكم	تدرج مقابل قطيعة	اسبانيا أكثر استقرارا مؤسسيا	مسار الانتقال يؤثر في كلفة عدم اليقين
المجتمع المدني	نقابات ومنظمات	أحزاب ونقابات وتعبئة اجتماعية	ضغط ووساطة ومراقبة	نجاح نسبي في تونس	المجتمع المدني يحتاج قدرة على الوساطة
المؤسسة العسكرية	دور حاسم ثم ابتعاد نسبي عن الحكم	ظلت خارج الحكم لكن مثلت عامل ضغط ووقعت محاولة انقلاب 1981	الحياد/ الرقابة المدنية	استقرار نسبي	المهنية وحدها لا تكفي دون رقابة مؤسسية
الإطار الدستوري	دستور 2014 ثم دستور 2022	دستور 1978	تأسيس قواعد التنافس	تونس: انجاز ثم تراجع – اسبانيا: استقرار اطول	القواعد تحتاج توافقا وتطبيقا
النزاعات الاقليمية	تفاوت جهوي واجتماعي	كاتالونيا والباسك وقضايا الهوية	تفاوض/ حكم ذاتي/ صراع سياسي	استمرار بعض التوتر	التحول لا يلغي الانقسامات البنيوية
الإرث السلطوي	تفكيك سريع نسبيا للنظام السابق	استمرار بعض عناصر الدولة والأجهزة بعد فرانكو	اصلاح تدريجي/ تسويات	كلفة مختلفة للانتقال	إدارة الإرث تؤثر في العدالة والشرعية
النتيجة طويلة المدي	ترسخ غير مكتمل وانتكاس مؤسسي	ترسخ ديمقراطي أكبر مع تحديات مستمرة	تراكم مؤسسي	تفوق نسبي لأسبانيا	النجاح متعدد الابعاد وليس مطلقا

المصدر: اعداد الباحث، 2025.

تأثير النظريات على الواقع في كل نموذج:

تُظهر التجربتان أن النظرية وحدها غير كافية، وإنما تتطلب تفاعلاً مع الواقع المؤسساتي والسياق الثقافي والاجتماعي. وفي التجربتين، تظهر صدى النظريات السياسية حول التغيير، خصوصًا:

- نظرية النخبة: تتجلى بوضوح في التجربة الإسبانية، حيث لعب التوافق بين الملك والنخب السياسية الدور المركزي.

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- نظرية الأزمات: تنطبق بدرجة أوضح على الحالة التونسية، حيث أدت أزمة الفساد والبطالة وانعدام الحريات إلى انفجار شعبي.
- نظرية التحديث: تنطبق على السياق الإسباني أكثر، حيث أدى التحول الاقتصادي والاجتماعي إلى توليد مطالب سياسية جديدة تم استيعابها ضمن بنية الدولة.

الدروس المستفادة من النموذجين:

- ضرورة توافق النخب السياسية وعدم إقصاء أي طرف، كما حدث في إسبانيا.
- أهمية وجود مؤسسة عسكرية محترفة (محايدة) لا تتدخل في السياسة.
- لا يمكن استنساخ النماذج الغربية في العالم العربي، بل يجب تكييفها وفق الخصوصيات المحلية.
- الحوار الوطني والتدرج في الإصلاح قد يكون أكثر استدامة من الثورة العنيفة.
- الدور المحوري لـ المجتمع المدني (الواعي) في تجنيب البلاد الانزلاق نحو الفوضى.

اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: التفاوض النخبوي يزيد فرص الاستقرار: تؤيد المقارنة هذه الفرضية بدرجة كبيرة مع ضرورة التمييز بين حالة التوافق المؤقت وحالة التوافق المؤسسي، اسبانيا أقرب الي الحالة الثانية، بينما ظلت تونس أقرب الي توافقات مرحلية لم تستمر.

الفرضية الثانية: المؤسسات تحد من احتكار السلطة: تؤيد المقارنة هذه الفرضية فقد اظهر دستور 2014 التونسي أهمية الضوابط والهيئات المستقلة، كما اظهر التحول اللاحق ان ضعف الضوابط السياسية والقانونية يمكن ان يسمح بإعادة تركيز السلطة. وفي اسبانيا ساعدت التسوية الدستورية على تنظيم التنافس رغم استمرار التوترات.

الفرضية الثالثة: نقل الآليات أفضل من نسخ النموذج: تؤيدها المقارنة بقوة، فالاختلاف بين ثورة شعبية في تونس وانتقال تفاوضي في اسبانيا يجعل النسخ المباشر غير ممكن، بينما يمكن نقل الآليات مثل التفاوض والتدرج وبناء المؤسسات وإدارة التعدد مع تكييفها للسياق المحلي.

نتائج الدراسة:

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- التغيير السياسي هو عملية معقدة لا تنفصل عن السياق البنيوي والثقافي.
- النخب السياسية تؤثر في مسار الانتقال عندما تمتلك القدرة على تحويل الصراع الي تفاوض وقواعد مؤسسية.
- التحول الديمقراطي الناجح يتطلب توافقًا بين القوى الفاعلة ومشاركة المجتمع المدني.
- لا توجد وصفة واحدة للانتقال الديمقراطي، وإنما نماذج متعددة بحسب البيئة السياسية.
- اسبانيا حققت نجاحا نسبيا ومستداما في بناء النظام الديمقراطي، لكن تجربتها لم تكن خالية من الإرث السلطوي والعنف السياسي والنزاعات الإقليمية.
- الدور الخارجي قد يكون عامل دعم أو ضغط إيجابي، كما في التجربة الإسبانية ضمن السياق الأوروبي.
- تونس حققت إنجازات دستورية وسياسية مهمة بعد 2011 لا سيما دستور 2014 وتوسيع مجال الحقوق والحريات، الا ان هذه المكاسب لم تتحول الي ترسيخ مؤسسي مستقر.
- المجتمع المدني يكون أكثر تأثيرا عندما يمتلك أدوات وساطة وتنظيم ومساءلة، لا عندما يقتصر دوره على الاحتجاج والمعرضة.
- الحياد العسكري ليس مجرد سلوك لحظي، بل يتطلب ترتيبات للرقابة المدنية، وقواعد واضحة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسة.
- التوافق النخبوي الناجح يحتاج الي قواعد مكتوبة ومؤسسات قادرة على تنفيذها.
- السياق الدولي يمكن ان بخفض كلفة الانتقال او يزيد حوافزه، لكنه لا يستطيع انتاج الشرعية الداخلية نيابة عن الفاعلين الوطنيين.
- التعامل مع الإرث السلطوي يمثل قضية مؤسسية وحقوقية وتاريخية، وقد يؤدي تجاهله الي استقرار قصير الاجل مع بقاء توترات طويلة الأمد.
- تؤكد المقارنة ان أفضل درس قابل للنقل هو منهج إدارة الانتقال وليس نموذج الانتقال.

التوصيات العامة والاجرائية:

أولا: التوصيات العامة:

- التركيز على بناء مؤسسات مستقلة وفعالة خلال المراحل الانتقالية.
- تشجيع الحوار السياسي وتجنب الإقصاء أو الاستقطاب الحاد.
- تمكين المجتمع المدني وإعطاؤه دورًا فاعلًا في العملية السياسية.
- دراسة التجارب السابقة من منظور نقدي وعدم نسخها، بل تكييفها وفق السياق المحلي.

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- دعم الثقافة الديمقراطية والتربية المدنية كأداة استباقية لضمان استقرار التحول.

ثانيا: التوصيات الإجرائية:

جدول رقم (3): التوصيات الإجرائية

التوصية	الأطراف المعنية	آلية التنفيذ	مؤشر المتابعة
إقامة حوار سياسي مؤسسي	الأحزاب والسلطة التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدني	انشاء منصة دورية بجدول اعمال معلن وقواعد تمثيل ومحاضر ونتائج ملزمة سياسيا	عدد الاتفاقات المنفذة ونسبة الالتزام بها
تحصين استقلال المؤسسات	البرلمان والقضاء والهيئات الانتخابية والرقابية	تحديد ضمانات التعيين والتمويل والعزل بقواعد قانونية واضحة	تقارير الاستقلال المؤسسي ونسبة تنفيذ قرارات الرقابة
إدارة التنافس الحزبي	الأحزاب والبرلمان	مدونات سلوك واتفاقات على قواعد الانتخابات وتمويل الأحزاب ومنع العنف السياسي	انخفاض المخالفات والنزاعات الانتخابية
اشراك المجتمع المدني	النقابات والجمعيات والجامعات والهيئات المهنية	انشاء قنوات تشاور رسمية في التشريع والسياسات العامة مع معايير شفافة للاختيار	عدد المقترحات المدنية المعتمدة
إدارة الإرث السلطوي	الحكومة والقضاء ومؤسسات العدالة الانتقالية والمجتمع المدني	برامج توثيق ومصالحة وتعويض وإصلاح مؤسسي وفق القانون	معدلات انجاز ملفات العدالة والمصالحة
تعزيز الرقابة المدنية على المؤسسات السيادية	السلطة المدنية والبرلمان والجهات الرقابية	تحديد الاختصاصات والميزانيات وآليات المساءلة قانونيا مع احترام استقلال المؤسسات في وظائفها المهنية	وجود تقارير رقابية دورية ونشرها
معالجة التوترات الإقليمية والجهوية	الحكومة والسلطات المحلية والاحزاب	لا مركزية فعالة وتوزيع عادل للموارد وآليات تفاوض حول مطالب الهوية والتنمية	مؤشرات التفاوت الجهوي وعدد النزاعات المتصاعدة
ربط الإصلاح الدستوري ببناء القدرات	البرلمان والحكومة والجامعات	برامج تدريب للقضاة والبرلمانيين والموظفين على قواعد الدستور والحكم الديمقراطي	عدد البرامج ونسب المشاركة ونتائج التقييم
انشاء آلية انذار مبكر للازمات السياسية	مراكز البحوث والبرلمان والحكومة	مؤشرات دورية للثقة والاستقطاب والنزاعات واستقلال المؤسسات والعنف السياسي	تقارير فصلية وتنبيهات مبكرة

المصدر: اعداد الباحث، 2025.

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

المراجع:

- الزهار، محمود، **إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر**، دار المستقبل، الخليل، 1998.
- ربيع، محمد محمود، وهلد اسماعيل، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- السباتين، نجاح يوسف، **مفاهيم النهضة الاسلامية**، دار الاسراء للنشر، عمان، 2004.
- يوسف، محمد راجح، **أقدار التغيير**، فلسطين، نابلس، 1994.
- هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة (حمدي عبد الرحمن)، الطبعة الأولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001.
- الثورة السورية ومستقبل الإصلاح السياسي، 2018، ar.wikipedia.org+5aleftoday.org.
- ويكبيديا، الرجل السياسي، 2024، journals.openedition.org+15en.wikipedia.org.
- ويكبيديا، النظام السياسي، 2025، (newyork.com+15en.wikipeadia.org.
- روديك، جينز، السياسة الخلافية وتغيير النظام، 1999، en.wikipedia.org.
- روستو، دان كورت، التحولات نحو الديمقراطية: في اتجاه الديناميكية، 1970، http://biblio.
- محمود، علي عبده، **الثورة التونسية: الأسباب وعوامل النجاح والنتائج**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2011.
- الهاشمي، محمد على، **الانتقال الديمقراطي: دراسة في نماذج عالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- النعيمي، سمير بشير، **التحول الديمقراطي: المفهوم والنماذج والتحديات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- الشريف، محمد حمزة، **دور المجتمع المدني في إنجاح التحول الديمقراطي في تونس بعد 2011**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، 2018.

- Brown, N. J, **The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform**, Carnegie Endowment for International Peace, 2013.
- Linz, J. J., & Stepan, A, **Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**, Johns Hopkins University Press, 1996.
- Easton, David**, The Political System: An Inquiry into the State of Political Science**, Knopf,1971.

عنوان المقال: دور النخب السياسية في تغير المجتمع والتحول الديمقراطي (تونس واسبانيا دراسة مقارنة) /ص ص48-66

EISSN : 2661-7080 _ ISSN2773-2630

- Elster, Jon, **Marx's Theory of Politics**, Published on line by Cambridge University Press, 2012.